

## الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الاقليمي

م.و مروان عدوني كامل<sup>(\*)</sup> م.و أحمد مشعان نجم<sup>(\*\*)</sup>

### الملخص :

كانت منطقة الشرق الاوسط ، ولا تزال ، البيئة الاكثر تأثيراً على تركيا في رسم استراتيجية سياستها الخارجية. أن قدرة تركيا في الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية الفاعلة لا بد أن يتأتى من خلال بناء منظور استراتيجي شامل يكون قابلاً للتعبير عن مصالحها وأمنها. ذلك المنظور، وان جرت عليه بعض التعديلات بحكم المتغيرات التي تطرأ، الا أنه يبقى المبدأ الاساس لمجمل حركتها في الشرق الأوسط للسنوات القادمة. ذلك أن قدرة الدولة بوصفها فاعلاً إقليمياً ضمن منطقة نفوذ لا تزال تخضع لعوامل شاملة من التغيير ، كالشرق الأوسط، يفرض عليها الكثير من الاستعداد والتكيف من أجل تحقيق رؤيتها الاستراتيجية التي تعكس متطلبات أمنها ومصالحها. والواقع ، فقد تمكنت تركيا من الحفاظ على دورها الاقليمي في الشرق الاوسط من خلال تطوير رؤية استراتيجية تتلاءم مع امكانياتها وقدراتها.

### المقدمة :

تفيد دراسة الواقع الجيو- سياسي في الشرق الأوسط للسنوات القليلة الماضية، أن تحولات القوة أصبحت تشير إلى نوع جديد وغير مسبوق من التسارع في التوزيع المتغير للقوة الإقليمية.

<sup>(\*)</sup> كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

<sup>(\*\*)</sup> كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

لقد بقي الشرق الأوسط، حتى وقت قريب، ميدانا تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية معظم تفاعلاته، كما تخضع حركية الدول والشعوب فيه إلى سيطرتها المنضبطة. كان هذا هو واقع الشرق الأوسط على امتداد معظم عقود القرن الماضي، وبصورة أوضح، خلال السنوات الأولى من هذا القرن.

أظهرت أحداث الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١، ( الربيع العربي ) و ( الحرب في سوريا )، أن القوى الإقليمية، أو، الدول المتوسطة القوة، قد عادت إلى المنطق التقليدي للواقعية السياسية. فالتعاون الدولي الذي كانت تبديه تحت رعاية القوى العظمى قد أخلى مكانه جزئيا لمنطق المحاور الذي وفر بدائل أكثر قبولاً لأطرافها، كما بين قدراتها الفعلية على ترجمة رؤاها البعيدة المدى حيال أمنها ومصالحها المتعاطمة ضمن مجالها الحيوي أو مناطق نفوذها المباشر.

تعد تركيا، إلى جانب كل من إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر، في طليعة القوى الإقليمية التي استطاعت فرض أرائها السياسية على الكثير من قضايا الشرق الأوسط وذلك بالنظر إلى ما تحوزه من إمكانات في مجالات الاقتصاد والقوة العسكرية، وما تملكه من تحالفات وروابط دولية، فضلا عن إحساسها بذاتها الحضارية وبالرسالة الثقافية التي تتقدم بها للمنطقة وللعالم.

أن قدرة تركيا على الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية الفاعلة لابد أن يتأتى من خلال بناء منظور استراتيجي شامل يكون قابلاً للتعبير عن مصالحها المستدامة وأمنها القومي وفلسفتها السياسية. ذلك المنظور، وإن جرت عليه بعض التعديلات بحكم المتغيرات والأحداث التي تطرأ، إلا أنه يبقى المبدأ الناظم والمحوري لمجمل حركتها في الشرق الأوسط للسنوات القادمة.

#### فرضية الدراسة :

تفترض هذه الدراسة أن الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في شكلها الحالي قد خضعت إلى الكثير من التطوير والمراجعة، ولا تزال، سواء من حيث الفكر في جانبه السياسي والأكاديمي أو من حيث التطبيق في جوانب مؤسسات الدولة

وفروعها المعنية بالسياسة الخارجية وشؤون الامن القومي وقضايا الاقتصاد. ذلك أن قدرة الدولة بوصفها فاعلا إقليميا ضمن منطقة نفوذ لاتزال تخضع لعوامل شاملة من التغيير وعدم الاستقرار والتدخل الدولي، كالشرق الأوسط، يفرض عليها الكثير من الاستعداد والانتباه والتكيف وشحذ الموارد من أجل تحقيق رؤيتها الاستراتيجية التي تعكس متطلبات أمنها ومصالحها الدائمة.

#### إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في صعوبة تكوين تصور شامل يكون قادرا على الالمام بكافة اليات وأدوات وحشيات الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط فضلا عن السياسات الفرعية والأهداف المتوسطة والنهائية التي يجب أن تؤدي إليها. ففي ظل التواتر المتسارع لمتغيرات المنطقة وما تفرضه على صناع القرار من إعادة تقييم مستمر لتأثيراتها المحتملة مع كل ما يكتنف هذه العملية من حالات عدم الوضوح وعدم اليقين يصبح من الصعوبة بمكان تحديد مسارات أية سياسات بعيدة المدى. من هنا فإن القدرة على متابعة عملية صنع القرار لدى مؤسسات الدولة التركية المعنية بالشرق الأوسط والتنبؤ بما ستؤول إليه من نجاح أو إخفاق على صعيد تحقيق أهدافها تعد من أكبر الاشكاليات التي تعترى أي جهد بحثي يسعى للوصول إلى نتائج مقبولة من النواحي العلمية و الموضوعية.

#### هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تصور نسبي لما نعتقد أنها بالفعل استراتيجية معتمدة من قبل الدولة التركية تجاه الشرق الأوسط من خلال قراءة المراحل الزمنية التي شكلت التطور التاريخي لهذه الاستراتيجية مع ما يوظف ويستحدث فيها من أدوات وأبرز ما يؤثر فيها من متغيرات إقليمية أدت في اعتقادنا إلى إجراء جملة من محاولات إعادة التقييم والتصويب بهدف الخروج بتصور استراتيجي يحاكي واقع المنطقة وواقع قدرة تركيا على استثمار عوامل تأثيرها فيها.

## منهجية الدراسة :

لإثبات فرضية الدراسة وبسبب ما ينطوي عليه موضوعها من تعدد في الأبعاد والمحاور فقد حاولنا قدر الامكان اعتماد أسلوب التعدد المنهجي الذي يستوجب استخدام أكثر من منهج علمي، وعليه كانت الاستعانة اولا بالمنهج الوصفي الذي لاغنى عنه لمعرفة مراحل تطور الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط، فضلا عن المنهج الواقعي الذي اتاح الوصول الى كل ما هو موضوعي من احكام ونتائج ، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي وفر امكانية تفسير الكثير من المعطيات المتعلقة بالاستراتيجية التركية، واخيرا كانت الاستعانة بالمنهج المتساند الذي اتاح الجمع بين المناهج المذكورة وذلك حسب المقتضيات التي فرضتها الدراسة.

## هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة تم تقسيمها إلى ما يأتي :

المبحث الأول تناول تطور الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الثاني تناول أدوات الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث تناول المتغيرات الإقليمية المؤثرة في الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول : تطور الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

## أولاً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى :

اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال ما يزيد عن تسعين عاماً، لاسيما بعد فك الارتباط بالعالم الإسلامي وإلغاء الخلافة في العام ١٩٢٤، بمعلم أساسي يقوم على الانخراط في الفضاء الأوروبي والغربي<sup>(١)</sup>، وكان من مقتضيات هذا التوجه بناء علاقات وثيقة واستراتيجية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والابتعاد عن الشرق الأوسط، الذي رأت فيه تركيا الحديثة عائقاً أمام مشروعها التحديثي الذي أطلقه باني

(١) Patricia Carley, Report "A Reluctant Neighbor: Analyzing Turkey's Role in the Middle East", The United States Institute of Peace, Washington, D.C., January 1995, P.3.

تركيا الحديثة (مصطفى كمال أتاتورك)، إذ كانت المقاربة المهيمنة على السياسة الخارجية التركية قائمة على مبدأ (السلام في الداخل والسلام في الخارج) (Peace At Home Peace in The World)<sup>(١)</sup>، والذي كان يؤسس لمرحلة جديدة من الانطواء على الداخل من أجل حماية الكيان الجديد من التأثير بالقتال والاضطرابات التي كانت تعج بها منطقة الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>، وعدم التدخل في شؤونها بشكل مباشر<sup>(٣)</sup>.

كانت الفلسفة الاتاتورية في السياسة الخارجية والأمنية تنطوي على هامش كبير من الرفض لأوضاع الضعف والتوسع الكبير الذي تميزت به الدولة في سنواتها الأخيرة، وجرى فهم وجود العثمانيين في الدول العربية والشرق الأوسط بأنه السبب في وهن الدولة ويتعارض في النهاية مع بناء دولة تركيا الحديثة الموحدة، وكان اندحار القوات التركية في الشرق الأوسط في أثناء الحرب العالمية الأولى عموماً السبب المباشر لهزيمة تركيا، وضعف موقفها في المفاوضات مع الحلفاء منذ العام ١٩١٨ وبعده. من ذلك فقد كان واضحاً أن تركيا لم تعد ترغب في الاحتفاظ بموقعها التقليدي في الشرق الأوسط كما لم تكن لهذه المسألة أولوية بالنسبة لجمهورية تركيا الحديثة فيما بعد<sup>(٤)</sup>، وحتى مسألة الموصل على الرغم من أهميتها ووجود حقول نفط مهمة فيها فإن تركيا لم تحاول الاحتفاظ بها بالقوة، وكانت الأسبقية الاستراتيجية للقيادة التركية في ذلك

(١) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠١٠م، ص٦٧.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-بيروت، ١٩٩٧م، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٣) فرح صابر، الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها، في كتاب، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهان المستقبل، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية، الدوحة، ٢٠١٢م، ص٥٣٥.

(٤) Amb. Eric S. Edelman and others, "The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East", Bipartisan Policy Center, Washington, DC, December 2013, P.16.

الوقت هي تحقيق السيادة الوطنية ضمن البنود الأولية للهدنة<sup>(١)</sup>، ومن ثم فإن الاستراتيجية التركية خلال هذه المرحلة قد طبعت باتجاهات القيادة التركية آنذاك والمتمثلة بتوجهات (مصطفى كمال اتاتورك) على وجه الخصوص، وذلك بالانخراط في التوجه نحو الغرب وعدم الالتفات إلى الشرق الذي كانت تركيا ترى فيه مصدر تخلفها وتأخرها وتفكك إمبراطوريتها العثمانية، فضلاً عن الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية التي كان لها الأثر الحاسم في هذا الشأن.

ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الخارجية التركية أكثر وضوحاً في توجهها نحو الغرب، كما كانت تأمل في استخلاص أقصى الفوائد من قبل الغرب في المقابل<sup>(٢)</sup>، وذلك لما أفرزته تلك الحرب لجهة إعادة تشكيل هيكلية النظام الدولي الذي أصبح قائماً على أساس القطبية الثنائية الذي تميز ابتداءً بظاهرة الاستقطاب والتمركز الشديدين حول قطبين رئيسيين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعدهما يمثلان قوتين عظيمتين بمقاييس التفوق السياسي والعسكري والاقتصادي، وتلتف حول كل منهما عدد من الوحدات الأقل قوة تعتنق أيديولوجيتها وتمثل بهما لاعتبارات استراتيجيتهما الكونية<sup>(٣)</sup>.

والواقع، فقد ازداد اهتمام تركيا بالشرق الأوسط منذ أن بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها نحو المنطقة بصورة فعلية عام ١٩٤٦، أي منذ أن نشطت الحركة الشيوعية في دول البلقان وإيران، إذ استغل الشيوعيون انشغال الدول الكبرى في إعادة

(١) اف.ستيفن لارابي، لان او. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود أحمد عزت ألبياتي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢١٤.

(٢) Ahmet evin and others, Getting to ZER0: Turkey, Its Neighbors and the West, The Transatlantic academy, Washington, DC, 2011, P.7.

(٣) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط ١٩٩١-٢٠٠٦م، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١١م، ص ٢٢-٢٣.

تنظيم أوضاعها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها<sup>(١)</sup>. وهكذا أدت تركيا دوراً مهماً في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي<sup>(٢)</sup>، كجزء من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وبدعم منها<sup>(٣)</sup>، لتكون محور استراتيجية الاحتواء التي تحمي نفوذ الغرب ومصالحه في المنطقة من التوسع الشيوعي، وقد أصبح هذا الدور واضحاً عندما أصبحت تركيا طرفاً في مشروع الدفاع المشترك في عام ١٩٥٠، وعضواً في حلف شمال الأطلسي (NATO) عام ١٩٥٢، وطرفاً في مشروع الحزام الشمالي عام ١٩٥٣، ثم عضواً في حلف بغداد عام ١٩٥٥<sup>(٤)</sup>، وذلك بما يتوافق ورؤية تركيا للمخاطر التي كان يمثلها الاتحاد السوفييتي تجاهها<sup>(٥)</sup>، وما يتلائم واهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط عموماً، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للمصالح الوطنية أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما تطلب منها مزيداً من الانخراط في هذه الاعتبارات لاسيما وان تركيا تعد تقليدياً لاعبا محوريا في المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والحضاري<sup>(٦)</sup>.

فضلاً عن ماسبق يمكن القول، أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة قد تميزت بسمات عدة أخرى منها<sup>(٧)</sup>:

(١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥م، ص ٢٢٥.

(٢) Nikolaos Raptopoulos, "Rediscovering its Arab neighbours? The AKP imprint on Turkish Foreign Policy in the Middle East", N. Raptopoulos, Les Cahiers du RMES, Political Sciences in the Catholic University of Louvain (UCL), Belgium, n°1 Juillet 2004, P.12.

(٣) Melvyn P. Leffler, "Strategy, Diplomacy, and the Cold War: The United States, Turkey, and NATO, 1945-1952", The Journal of American History, Vol. 71, No. 4, Organization of American Historians, U.S.A, Mar., 1985, P. 808.

(٤) أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٥) Melvyn P. Leffler, Op. Cit, P.810.

(٦) Amb. Eric S. Edelman and others, Op. Cit, P.17.

(٧) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩م، ص ٤٠.

١. عدم التدخل في النزاعات العربية، والصراعات الإقليمية كما حدث لاحقاً في الثمانينيات من القرن الماضي في الحرب العراقية-الiranية ١٩٨٠-١٩٨٨.

٢. التوجه نحو اقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع "اسرائيل" وايران، وكانت سوريا الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، اذ انها لا تعترف بالسيادة التركية على (لواء الاسكندرونة) منذ عام ١٩٣٩.

٣. تأييد المواقف الفلسطينية ولا سيما بعد حرب ١٩٦٧، في قضية الصراع مع "اسرائيل" من خلال تأكيدها على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية ولا سيما القرار (٢٤٢)، واتباع سياسة ايجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦.

يمكن القول كذلك، أن إعادة توجيه الاستراتيجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة قد جاء أساساً بفعل المتغير الخارجي، ولا سيما متغير الحرب الباردة، والاهتمام الأمريكي بجعل تركيا جبهة غربية لصد تقدم وتوسع النفوذ السوفييتي، فضلاً عن عدم تحقيق تركيا الكثير من النتائج التي سعت إليها في استراتيجيتها السابقة بالتوجه الكلي نحو الغرب، ومماثلة أوروبا بالسماح لتركيا بدخولها والاندماج فيها، فضلاً عن متغيرات الشرق الأوسط وتحسن العلاقات بين تركيا ودول هذه المنطقة الذي كان له أبلغ الأثر في عودة تركيا للتركيز على منطقة الشرق الأوسط ورسم استراتيجيتها تجاهها.

### ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

أدى انتهاء الحرب الباردة أواخر عام ١٩٨٩ إلى أحلال نظام القطبية الاحادية على مجمل علاقات القوة وأنماط السياسة الدولية . وفي ضوء ذلك اخذت تركيا تبحث عن تعزيز مكانتها الدولية واتباع استراتيجية جديدة متعددة الأبعاد، لا تقتصر فقط على العلاقات الوثيقة مع الغرب بل لتطوير سياساتها تجاه الشرق الأوسط، ولا



سيما في ظل تعثر المفاوضات بين تركيا والدول الأوروبية في مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي وزيادة القبول العربي بالدور التركي، وعدم الترحيب بالدور الإيراني<sup>(١)</sup>. مثل عقد التسعينيات من القرن الماضي-مقارنة بالعقود السابقة عليه- مرحلة لمزيد من التفاعلات الإقليمية التركية، إلا أنها تفاعلات لم تكن نابعة في حقيقتها عن تحول في توجهات تركيا الخارجية بقدر ما كانت بمثابة ردات فعل لتطورات إقليمية بذاتها<sup>(٢)</sup>. لقد كانت تفاعلات التسعينيات تجسد في حقيقتها استمراراً لرؤية تركية قائمة على تبني الخيار الأمني-العسكري في التعامل مع محيطها الإقليمي، فالتطوران الأكثر أهمية في هذه المرحلة هما حرب الخليج الثانية لعام ١٩٩١<sup>(٣)</sup>، وتنامي العلاقات الأمريكية-الاسرائيلية، بعبارة أخرى فإن تحولات التسعينيات كانت قائمة على الفكرة نفسها التي تبنتها تركيا في الماضي والتي تعتبر أن علاقات منطقة الشرق الأوسط قد بقيت مبنية على أساس توازن القوى بين فاعلين متنافسين عادة ما تقوم التفاعلات بينهم على معادلات صفرية، فالنسق الذي تنصوره تركيا لشكل علاقاتها بدول الشرق الأوسط كان يقوم على تقوية قدراتها على الردع وحماية وحدة أراضيها<sup>(٤)</sup>، والعمل على توسيع علاقاتها الاقتصادية<sup>(٥)</sup>، وهو ما انعكس على الواقع في مزيد من التوتر في علاقات تركيا الإقليمية لأنه كان يؤدي إلى المزيد من الاستقطاب والاستنفار مثلما كان عليه الحال في رد فعل إيران والدول العربية إزاء التعاون العسكري التركي-الاسرائيلي<sup>(٦)</sup>. لذلك كان المدرك التركي هو أن منطقة الشرق الأوسط تمثل مصدراً للخطر، ومن هنا

(١) فرح صابر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٦.

(٢) Joshua Alvarez and Dr. David Holloway, The Grand Strategy Of the Republic of Turkey, Center for International Security and Cooperation, Stanford University, U.S.A, May 21, 2012, PP.44-45.

(٣) Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen, "Turkey's Shifting Dynamics; Implications for U.S.-Turkey Relations", A Report of the U.S.-Turkey Strategic Initiative, Center for Strategic and International Studies(CSIS). Washington, D.C, June 2008, P.2.

(٤) Amb. Eric S. Edelman and others, Op. Cit, P.18.

(٥) Joshua Alvarez and Dr. David Holloway, Op. Cit, P.46.

(٦) منار الشوريحي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في: أسامة أحمد مجاهد(محرراً)، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي أنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٥٠-٢٥٦.

جاء اتجاه تركيا بعد منتصف التسعينيات إلى القيام بنشاط متواصل في المنطقة مقرونا باستقلالية أكبر مع الانتباه إلى القضايا المتعلقة بسيادة البلاد<sup>(١)</sup>.

بناء عليه يمكن القول أن هذه المرحلة قد تميزت بسمات معينة أبرزها مايلي<sup>(٢)</sup>:

١. أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغيير الدور التقليدي لتركيا بوصفها كانت تمثل قاعدة أطلسية متقدمة في مواجهة الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، لتصبح من بين أكثر أعضاء الحلف الاطلسي انغماسا في شؤون البلقان واسيا الوسطى والشرق الأوسط.

٢. جعلت حرب الخليج الثانية بظروفها ونتائجها، تركيا، ولأول مرة منذ سبعين عاماً، عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وذلك من خلال عاملي النفط والامن، المتأيتين أساسا من تغييب سلطة الحكومة العراقية عن شمال العراق، ومن خلال نشوء كيان كردي فيه مع ما يمثله ذلك من مساس مباشر بأوضاع الامن القومي لتركيا<sup>(٣)</sup>.

٣. ان بدء مفاوضات التسوية بين العرب و"اسرائيل" واعتراف بعض الدول العربية بالكيان "الاسرائيلي"، واحتمالات التوصل إلى اتفاقية سلام بين سوريا ولبنان من جهة و"اسرائيل" من جهة ثانية، وفر لتركيا امكانات لتجاوز الكثير من المحاذير والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية<sup>(٤)</sup>.

٤. ان نظام الشرق الأوسط الذي كان مطروحا في ذلك الوقت هو نظام محكوم بالغلبة "الاسرائيلية"، وبكونه امتداد للنظام الدولي الاحادي القطبية المحكوم بالغلبة الأمريكية. ومن ثم فان حجم الدور التركي في الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الأمريكية - "الاسرائيلية".

(١) ستيفن اف لاري، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) Raphael Israeli, The Land of Many Crossroads: The Turkish-Israeli Odd Couple, Elsevier Science Limited, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, 2001, P.71.

(٤) Patricia Carley, Op. Cit, P.21. and: Ahmet evin and others, Op. Cit, P.8.

٥. تغييب العراق-كقوة اقتصادية وعسكرية هامة- من الدائرة الإقليمية، إلى جانب تغيير تأثيره التقليدي كدولة جارة لتركيا<sup>(١)</sup>.

٦. انطلاق عملية التسوية للصراع العربي-"الاسرائيلي"(مؤتمر مدريد ١٩٩١/١٠/٣٠)، حيث أصبحت تركيا عضواً في اللجان الخمس متعددة الأطراف.

٧. طرح مشروع النظام الشرق أوسطي، بمفاهيمه الاقتصادية والامنية والبيئية(مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤، مؤتمر عمان ١٩٩٥، مؤتمر القاهرة ١٩٩٦).

والحق، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان لها الاثر الواضح على ادخال الكثير من التغييرات في الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وقيام نظام دولي جديد قائم على الهيمنة الأمريكية، الحليف الأكبر لتركيا، مما زاد من الانغماس التركي في منطقة الشرق الأوسط بما يحقق المصالح المشتركة مع حليفها المهيمن، فضلاً عن غياب لاعبين إقليميين كحال العراق مثلاً وما تركه ذلك من فراغ استراتيجي كان لا بد من ملئه من قبل تركيا والحصول على مكاسب أكبر. ولا يمكن تجاهل المتغيرات الداخلية ولا سيما ماتعلق منها بالاقتصاد التركي وما عاناه خلال هذه المرحلة من خسائر وتراجع بسبب عدم استقراره لعدة اسباب، الامر الذي دفع تركيا نحو المزيد من الانغماس في تفاعلات الشرق الأوسط دون تجاهل توجهها نحو الغرب وبما يخدم ويحقق مصالحها وأهدافها القومية.

رابعاً: مرحلة ما بعد ٢٠٠٢ :

بدأت تركيا، في ظل حكم حزب (العدالة والتنمية)، بالتعامل مع العالم ولا سيما منطقة الشرق الأوسط من منظور جديد نابع عن عدد من الاعتبارات، منها

(١) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية، ط ١، دراسات إستراتيجية، العدد(٦)، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦م، ص ٣٠.

ادراكها لمكانتها المتعاطمة في التفاعلات الدولية والإقليمية، ووضعها الجيو- استراتيجي والتاريخي الخاص الذي جعلها ملتقى محاور سياسية واستراتيجية مختلفة<sup>(١)</sup>. من هنا فقد سعت تركيا إلى توظيف تلك المكانة لجني المكاسب والتحول إلى (دولة مركز) وليس مجرد (دولة جبهة)<sup>(٢)</sup>، على نحو ما حدث في سنوات الانتقال من الدولة العثمانية إلى الدولة التركية الحديثة، حيث كانت تخوض الحروب على جبهات متعددة، او (دولة جناح) على نحو ما كانت عليه في سنوات الحرب الباردة، حيث كان ينظر اليها على انها جزء من الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي (NATO)، او (دولة طرف) حسب توصيف (صامويل هنتنغتون) كونها دولة ممزقة توجد على اطراف الغرب من جهة وعلى اطراف الشرق من جهة اخرى<sup>(٣)</sup>.

وفقاً لذلك، تتحدد اهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية، بوصفه مجاًلاً جغرافياً تقع تركيا على أحد أطرافه، كما ويمكن لها ان تؤدي دوراً إقليمياً ومحورياً فيه دون الاصطدام بقوى عالمية ممانعة، وهو يتمتع ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢ بأهمية حيوية ولا سيما لجهة استقرار الامن في العالم<sup>(٤)</sup>. من جانب آخر، فان المشاكل في الشرق الأوسط مترابطة إلى درجة يصعب احتواؤها، فتراها تمتد بطريقة او بأخرى نحو العالم بأكمله. واذا تم إضافة الامن العالمي للطاقة واستقرار طرق امداداتها، كل ذلك يجعل المنطقة ذات اهمية استراتيجية قصوى لها تأثيرها حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا اطرافاً فاعلين فيما يخص المسائل الإقليمية وتحديداتها<sup>(٥)</sup>، واستناداً إلى رئيس الوزراء التركي السابق ومنظر السياسة

(١) Valeria Giannotta, "Is Turkey turning its face from the West?", SGIR 7th Pan-European Conference "Politics in Hard Times", Stockholm, 9-11 September 2010, P.3.

(٢) Hüseyin Bağcı and Suay Nilhan Açıkalm, "From Chaos to Cosmos: Strategic Depth and Turkish Foreign Policy in Syria", Springer International Publishing Switzerland, Germany, 2015, P.13.

(٣) محمد السعيد ادريس، "تركيا والامن الخليجي"، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٤٣)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٥.

(٤) Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen, Op. Cit, P.13.

(٥) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط ١، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٩٦-٩٧.

الخارجية التركية (أحمد داود أوغلو) فإن تركيا تساهم في بناء السلام، وهي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط معتمدة في ذلك على سياسة خارجية مبنية على ثلاث مكونات أساسية (سياسية، ثقافية، اقتصادية)<sup>(١)</sup>.

وبالطبع، فقد تمثلت أبرز أولويات الحكومة التركية في هذه المرحلة في تدعيم سلطاتها داخل حدودها، ومن ثم توسيع نفوذها وتأثيرها في الشرق الأوسط إلى أقصى نقطة ممكنة، والهدف من وراء ذلك هو لتأكيد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى التعاون مع تركيا<sup>(٢)</sup>، وبالتالي الاعتراف بدورها كدولة قائدة<sup>(٣)</sup>، دولة تستطيع تقديم نموذج مجتمعي يجمع بين الحداثة والموروثات الثقافية والدينية لشعوب المنطقة، دولة وصل بين الشرق بموارده الطبيعية والغرب بهيمنتها الاقتصادية والسياسية على العالم<sup>(٤)</sup>. فكان التوجه التركي شرقاً ليس ردة فعل على سلبية الاتحاد الأوروبي بقدر ما هو جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى اخراج تركيا من عزلتها والانتقال إلى تأدية دور المحرك والقائد في محيطه الإقليمي والتأسيس لنظام إقليمي جديد<sup>(٥)</sup>.

يلخص رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو) أهداف الاستراتيجية التركية وغاياتها في الشرق الأوسط على النحو التالي : (( الموازنة بين الحرية والامن (لاسيما في الشق الداخلي من الاستراتيجية التركية)، والسعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر\* (أي مع اليونان وسوريا وإيران، فضلاً عن قبرص وأرمينيا وغيرها)، والاهتمام بمناطق الازمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا (أي تنشيط

(١) Joshua Alvarez and Dr. David Holloway, Op. Cit, P.54.

(٢) Valeria Giannotta, Op. Cit, P.5.

(٣) كمال كوبرولو، تحول محور السياسة الخارجية التركية، في كتاب، ناظم تورال (محرراً)، التحول الديمقراطي في تركيا، ترجمة: أحمد عبدالله نجم، ط ١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٦٤.

(٤) مصطفى اللباد، "ملاحم المشروعين التركي والإيراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق"، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٤٠)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٨٤.

(٥) إبراهيم فضلون، التجربة التركية، ط ١، دار النهار للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٤م، ص ١٤٣.

(\*) حدثت معوقات فيما يتعلق بهذه السياسة على أثر الأحداث التي تعلق بالحرب في سوريا وتداعيات ماسمي بالربيع العربي.

الدور التركي في الازمات في لبنان، والصراع الفلسطيني-"الاسرائيلي"، وازمات القوقاز، وغيرها)، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازناً (أي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، والتحالفات والمنظمات متعددة الاطراف)، وتعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة "للقدرة الرخوة". وبالنسبة للسياسة التركية ازاء الشرق الأوسط تحديداً، فإن ثمة اربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه، وهي: ضرورة تحقيق الامن المشترك للجميع، وتغليب الحوار والاليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة ازمات المنطقة، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة، والحفاظ على وحدة الكيانات القائمة من خلال توطيد مبدأ التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية<sup>(١)</sup>.

أوضح (أوغلو) ان سياسة تركيا الشرق أوسطية، كما اسمها، تعتمد على عمقها الآسيوي، وتأخذ بعين الاعتبار التأثير الإقليمي المتبادل، وذلك من خلال استراتيجية مرنة ودقيقة تهدف في الأساس إلى الابتعاد بالثقافة السياسية الداخلية التركية عن المواقف الانقسامية الاستقطابية، كما تهدف إلى اكسابها دوراً اصلاحياً يؤسس للسلم الإقليمي في الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>. وارتأى ان نجاح سياسة تركيا الشرق أوسطية يقتضي ان تكون هذه السياسة محيطة بالناحيتين الجيو-ثقافية والجيو-اقتصادية، وان تكون قادرة كذلك على التأثير في المنطقة وفي السياسات العالمية، وقد حدد العناصر الرئيسة المكونة للسياسة التركية الشرق أوسطية في الاتي<sup>(٣)</sup>:

١. تجاوز العوائق السيكلوجية التي اثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

(١) علي جلال معوض، "الرؤية التركية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد(٤٣)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٠٧. وايضاً أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العربي للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠١١م، ص٦١٢-٦٢١.

(٢) أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٨٩.

٢. اقامة ابنية مؤسسية وتطوير الموجود منها، مثل المراكز البحثية والمعاهد الاكاديمية التي تتابع التطورات الإقليمية عن كشب، وتقييمها وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة.
٣. اقامة علاقات سلمية بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.
٤. طرح مشروعات شاملة للمنطقة.
٥. المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم في المنطقة.
٦. الحيلولة دون تشكيل تكتلات قومية مضادة، تمثل مساحات خطر جيو-سياسية وجيو-ثقافية ضد السلم في المنطقة.
٧. الحد من اثاره ردود الافعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.
٨. تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في حل المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.
٩. تكييف الاتصالات والعلاقات الافقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة.

#### المبحث الثاني: أدوات الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

##### أولاً- قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) :

قدمت تركيا رؤية مغايرة تماماً لدورها التقليدي في الشرق الأوسط ترتب عليه ان صار للدبلوماسية والخيار السياسي الغلبة بالمقارنة مع الخيار العسكري الذي بقي حاكماً فقط فيما يخص حماية وحدة الاراضي . واذا كان لابد لهذا الدور ان يتحقق، فقد كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق هي فيما سمي بـ( سياسة الجيرة

(١) Zvi Magen and Gallia Lindenstrauss, "Russian-Turkish Relations: Contemporary Dilemmas of Past Empires", Strategic Assessment, V.16, No.2, Elinir, The Institute for National Security Studies (INSS), Israel, July 2013, P.66.

الحميدة<sup>(١)</sup>، التي عكستها وثيقة الامن القومي التركي التي صدرت عام ٢٠٠٢، وهي السياسة التي سعت تركيا حثيثاً ونجحت في تحقيقها إلى حد كبير تمهيداً لأداء الدور المطلوب<sup>(٢)</sup>.

جعل مفهوم تركيا في نفسها مركزاً للقوة الناعمة في الشرق الأوسط عن طريق الوساطة وتصفير المشاكل انما هو لبناء السلام والاستقرار في المنطقة<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن ان تشجيع المشاركة والحوار والمبادرات الدبلوماسية يتجه بالأساس إلى مستويين: الأول هو مستوى اطراف الصراع انفسهم، اما الثاني فيختص بطبيعة ادوار الأطراف الثالثة وضرورة تجنبها سياسات العزل، والتزامها بتشجيع اطراف الصراع على التواصل والحوار مع بعضها لحل الخلافات بأساليب سلمية<sup>(٤)</sup>، لقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، فانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري او سيجري<sup>(٥)</sup>، وأولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط ٢٠٠٣، ولم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال. من هنا فقد أعطت اولى رسائل الدخول التركي إلى منطقة الشرق الأوسط وجهاً جديداً لها لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الاطراف المتناقضة، بعدما كانت الصورة المعهودة عنها هي تركيا الملتزمة بمطاردة الكرد المسلحين في العراق، او المهددة لجيرانها بالتعاون مع "اسرائيل". وقد توالى

(١) Amb. Eric S. Edelman and others, Op. Cit, P.28.

(٢) منار الشوريحي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في كتاب، أسامة أحمد مجاهد (محرراً)، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦.

(٣) Valeria Giannotta, Op. Cit, P.2.

(٤) علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٥) İBRAHİM KALIN, "Debating Turkey in the Middle East: The Dawn of a New Geo-Political Imagination", Insight Turkey, Vol. 11, No. 1, SETA: Siyaset Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı, Ankara, 2009, P.90.



بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة و الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها<sup>(١)</sup>:

- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس و"اسرائيل"، في تشرين الثاني ٢٠٠٧.
- الوساطة بين سوريا و"اسرائيل" عام ٢٠٠٨ بانعقاد اربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول<sup>(٢)</sup>.
- التوسط في الازمة اللبنانية بين فريقتي ٨ و ١٤ اذار.
- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق واقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- محاولة رأب الصدع بين الاطراف الباكستانية الداخلية ولا سيما بعد عودة (بناظير بوتو) إلى بلادها.
- مساعي الوساطة بين باكستان وافغانستان في نهاية عام ٢٠٠٨.
- الانفتاح الواسع على أرمينيا، رغم حساسية وعمق الخلاف معها.
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه التدخل "الاسرائيلي" في غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ وكذلك السعي لوقف فوري لاطلاق النار.

ثانياً: المؤسسات الإقليمية والدولية :

تحظى المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأهمية خاصة في توجهات واهتمامات صناع القرار ومنظري السياسة الخارجية في تركيا<sup>(٣)</sup>. في هذا الشأن تحدث رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) عن "تحول تركيا من دولة مركزية إلى

(<sup>١</sup>) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومركزات، في كتاب، عبدالمعطي (محرراً)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١٣٩.

(<sup>٢</sup>) Ahmet evin and others, Op. Cit, P.14.

(<sup>٣</sup>) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva, "Foreign Policy's Role in Promoting Development: the Brazilian and Turkish Cases", Contexto Internacional journal of global connections, vol. 39, No.1, Institute of International Relations, Bock-Ryo, Jan/Apr 2017, P.169.

قوة عالمية من خلال التدخل المتواصل في القضايا العالمية عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية<sup>(١)</sup>. لقد ادركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي، وهنا فقد اضحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية<sup>(٢)</sup>، ووسعت إلى الاستفادة من صلاتها الوثيقة بالغرب من أجل تنشيط دورها الإقليمي و بما يحقق مصالح جميع الاطراف وذلك ضمن استراتيجية مستقبلية شاملة حيال المنطقة<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة شنغهاي كعضو مراقب منذ نيسان ٢٠١٣ مع ابرز شركاؤها، روسيا الاتحادية والصين الشعبية<sup>(٤)</sup>. وقد حاول واضعو الاستراتيجية التركية تركيز جهودهم على تهيئة الارضية المناسبة لتفعيل حوار سياسي مستدام ومشاورات بين زعماء الدول في الشرق الأوسط واصحاب القرار فيها، من خلال مأسسة سبل التعاون بآليات منتظمة . وهنا فقد اطلق الائتراك عشية التدخل العسكري الأمريكي في العراق ٢٠٠٣، كما ذكرنا سابقاً، مؤتمر دول الجوار العراقي من اجل دعم المصالحة الوطنية والاستقرار في العراق وللحوول دون المزيد من التدخل خارجي في قضايا المنطقة . وقد باتت آلية دول جوار العراق التي تضم (تركيا، المملكة العربية السعودية، ايران، الاردن، البحرين، العراق، سوريا، والكويت إلى جانب مصر) مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة امنية وسياسية من جهة اخرى، عملت تركيا كذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي-العربي الذي يهدف بشكل رئيس إلى التعامل مع الحواجز النفسية والاحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين. وقد نشطت

(١) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، ط ١، دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٢٣٦-٢٣٧

(٢) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. اسس وخيارات، في كتاب، تركيا بين داخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣) بشير عبدالفتاح، "المحددات الداخلية لسياسة تركيا الخارجية"، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد (٤٣)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٩٥.

(٤) Zvi Magen and Gallia Lindenstrauss, Op. Cit, P.63.

تركيا بتصميم هذا المنتدى بما يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الانفتاح الاقتصادي والثقافي:

يحتل التعاون الاقتصادي نصيباً كبيراً في السياسة الخارجية التركية على صعيد الوسائل والأهداف<sup>(٢)</sup>. أذ تصنف تركيا اليوم في المرتبة (١٦) بين أقوى اقتصادات العالم، فضلاً عن امتلاكها لقاعدة صناعية قوية<sup>(٣)</sup>. ومن ثم، فإن ثمة رابط مباشر بين الخطاب السياسي التركي الداعي إلى حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي (بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي) من ناحية ثانية. حيث تشكل مسألة تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الشرق الأوسط مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء المنطقة، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض<sup>(٤)</sup>. وأن التوجه نحو الشرق الأوسط يمثل ضرورة استراتيجية لتركيا للبحث عن أسواق جديدة داعمة لأقتصادها<sup>(٥)</sup>. وهنا فقد وصل حجم التبادل التجاري التركي مع الدول العربية التي تعد ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ودول الكومونولث إلى (٢٢) مليار دولار عام ٢٠٠٧<sup>(٦)</sup>. فضلاً عن أن العرب يمثلون ثاني أهم مورد سياحي في تركيا بعد السياحة الأوروبية. وفي هذا الإطار انعقد الملتقى الاقتصادي العربي-التركي الثالث في اسطنبول في حزيران ٢٠٠٨، كما سبقه انعقاد الملتقى الاقتصادي التركي-

(١) ميشال نوفل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva, Op. Cit, P.169.

(٣) Amb. Eric S. Edelman and others, Op. Cit, P.30.

(٤) علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(٥) Cengiz DİNÇ, " Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans", PERCEPTIONS Journal of International Affairs, Vol.16, No.2, The Center for Strategic Research(SAM), Ankara, Summer 2011, P.63.

(٦) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي(العراق وسوريا ولبنان)"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(٤٣) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٥٥.

العربي في اسطنبول أيضاً في ايار ٢٠٠٥، وحزيران ٢٠٠٦، فضلاً عن مساعي تركيا لتكون المعبر الرئيس لمصادر الطاقة من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا، وذلك بموقع تركيا الحيوي المتاخم للشرق الأوسط وبحر قزوين والتي يوجد بهما ما يقارب من (٧١%) من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي و(٧٢%) من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط<sup>(١)</sup>. لقد جعلت تركيا من مواردها الاقتصادية مدخلاً مهماً للنفاذ إلى الشرق الأوسط ووسيلة لتطوير علاقات تعاون اقتصادي بين دول المشرق العربي على وجه الخصوص، الا انها بقيت تحمل شعار (النفط مقابل المياه)، كما ان المشاريع المائية التركية اتخذت أبعاداً سياسية فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية المباشرة<sup>(٢)</sup>. من جانب آخر، فان ضمان توريدات الطاقة والاستثمار المتبادل هما الوجهة الأهم الآخذة بالازدياد في العلاقة بين تركيا وايران. فعلى الرغم من الاحتكاكات المتكررة بين الطرفين بسبب المسألة الكردية وقضايا الارهاب، وفرت العروض التجارية الخاصة بالطاقة نقطة انطلاق فعالة للتعاون بين البلدين بسبب القلق التركي المتنامي فيما يخص حاجتها المتزايدة للطاقة. ومن ثم فقد أولت تركيا اهتماماً كبيراً بالانفتاح الاقتصادي والسياسي على ايران<sup>(٣)</sup>.

أما على الصعيد الثقافي، فقد تمكنت تركيا من توظيف مقومات تأثيرها في هذا المجال لتحقيق أهداف استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط والمتمثل بالطبع في إرثها الإسلامي وعمقها الحضاري في المنطقة<sup>(٤)</sup>، من خلال تعدد الثقافات فيها، وهو ماعد حافظاً نحو المزيد من الحوار وتعزيز التسامح. وفي هذا الاتجاه فقد أطلقت تركيا مشروع (تحالف الحضارات) في عام ٢٠٠٥، بهدف تشكيل برنامج لإرادة جامعة

(١) إسلام جوهر وشادي عبدالوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) جليل عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(٣) اف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود أحمد عزت

البياتي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠م، ص ٢٣٩

(٤) Valeria Giannotta, Op. Cit, P.12.

تعمل ضد الاحكام المسبقة وسوء الفهم<sup>(١)</sup>، وقد بدأ العمل في هذه المؤسسة التي سميت "مشروع تحالفات الحضارات" بدعم من اسبانيا والامم المتحدة برئاسة امينها العام آنذاك (كوفي عنان)، حتى باتت عملية اممية تجتذب الانتباه اليها اكثر فأكثر، كما أن هدفها الرئيس هو "تعزيز ضمان حقوق الانسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعياً إلى عالم افضل"<sup>(٢)</sup>. والواقع، فقد أدرك صناع القرار في تركيا أن بلادهم بما تملكه من موقع جغرافي فريد وقيم ثقافية جامعة وغيرها، سوف يكفل يجعل تركيا حلقة وصل بين القارات والثقافات في شمال الشرق الأوسط وشرق المتوسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، وأنه بتوظيف هذه السمة مع القليل من الانفاق، يمكن تأمين المصالح القومية والنهوض بمكانة الدولة وتحقيق قوة لا يستهان بها في مواجهة أطراف إقليمية ودولية، إنطلاقاً من رؤيتهم للحوار الحضاري على أنه يمثل خطوة ضرورية باتجاه السلام العالمي<sup>(٣)</sup>. من هنا فان تركيا وان واصلت السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فان ذلك لا يتعارض مع اهتمامها بجذورها الشرقية، بل وفي تحويل ارثها التاريخي الشرقي إلى قوة ناعمة تدعم نفوذها ووزنها الإقليمي والدولي<sup>(٤)</sup>. وبأختصار، تسعى تركيا اذن إلى توظيف المتغير الثقافي كجزء من منظومة القوة الذكية الشاملة التي تقوم على ( التحالفات والشراكات والمؤسسات، التنمية العالمية، الدبلوماسية العامة، دور التراث الثقافي المشترك، التكامل الاقتصادي، التكنولوجيا) التي أشار إليها(جوزيف اس.ناي) و(ريتشارد أرميتاج) في تقرير خاص

(١) رائد مصباح أبوداير، إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١م، ط١، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣م، ص ٢٢١.

(٢) نوفل ميشال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٣) أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) منار الشوربجي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في كتاب، أسامة أحمد مجاهد(محرراً)، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي أنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦-٢٥٧.

بشأن الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، نشر في المركز الدولي للدراسات السياسية والإستراتيجية عام ٢٠٠٧<sup>(١)</sup>.

المبحث الثالث: المتغيرات الإقليمية المؤثرة في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

أولاً: الحرب على العراق ٢٠٠٣ :

أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣، إلى خلق واقع جديد وغير مسبوق في الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا وغيرها من دول المنطقة، نتيجة لتدمير دولة مركزية وأساسية فيها . فمنذ نشوء الدولة التركية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، وتركيا احد نماذج الدول المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية اليها وإلى غيرها من دول المنطقة . من جانب آخر، فقد تولدت عن هذا الاحتلال نتيجة أخرى تمثلت في نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق، له بعض حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما يعني في نظر تركيا خطراً وجودياً على وحدتها وسلامة أراضيها وأمنها القومي يفوق خطر حزب العمال الكردستاني PKK<sup>(٢)</sup> . فكان ذلك سبباً في أندفاع تركيا نحو تحسين علاقاتها مع كل من سوريا<sup>(٣)</sup>، وإيران لما لهاتين الدولتين من هواجس مشتركة بخصوص المسألة الكردية وليكون ذلك عاملاً مهماً ومجالاً من مجالات التعاون للخروج برؤية موحدة من احتمالات<sup>(٤)</sup>، اقامة (دولة كردستان) المستقلة في شمال العراق وما سوف يرافقها من نزعات انفصالية وحروب قد تمتد نحو مناطق الاكراد في الدول الثلاث<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي يمكن ان تلحق بتركيا جراء ذلك كما كان عليه الحال في

(١) Ayhan Kaya and Ayşe Tecmen, "The Role of Common Cultural Heritage in External Promotion of Modern Turkey: Yunus Emre Cultural Centers", Working Paper, No.4/EU, European Institute, İstanbul Bilgi University, İstanbul, 2011, PP.15-16.

(٢) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. اسس ومركزات"، في كتاب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) Nikolaos Raptopoulos, Op. Cit, P.8.

(4) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva, Op. Cit, P.171.

(٥) جليل عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

التداعيات الاقتصادية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، والتي وصلت خسائر تركيا الاقتصادية بسببها إلى ما يقدر مئة مليار دولار على مدى عشر سنوات<sup>(١)</sup>، وهو ما دفع تركيا إلى عدم القبول باستعمال الأمريكيين لأراضيها وأجوائها في عملية الغزو عام ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup>. ورغم ذلك، فقد بقيت تركيا في منظور الإدارة الأمريكية حينها الانموذج والحليف الأقرب لحماية مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتأمين الحد المعقول من الاستقرار، إدراكاً منها أن الموقف التركي ليس عدائياً للولايات المتحدة، وإنما يخص تركيا كونها قد تحولت إلى قوة إقليمية ترسم استراتيجيتها باستقلالية أكثر<sup>(٣)</sup>. وقد مثلت هذه التطورات في إطار مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية التي تعمل على إعادة تشكيل الخرائط الجيوسياسية للمنطقة، وفق ما يسمى (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وأحداث التغيير اما باستخدام القوة العسكرية والغزو والاحتلال كالحال مع ما حدث في أفغانستان والعراق، وهي وسيلة تضمن اسقاط النظم بالقوة المسلحة وتولية نظم حليفة محلها، أو التهديد بالتغيير من خلال الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الامر الذي يوجب على تركيا أن تبني رؤاها إقليمياً ودولياً على أساسها بما يضمن لها أن تكون لاعباً أساسياً في إطار رسم معادلات السياسة الدولية، وتطوير هيكل إقليمي تكون فيه تركيا الانموذج الذي يحظى بالقبول في المنطقة ولدى دول الغرب<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: أحداث "الربيع العربي":

شكلت الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، فيما سمي بـ(الربيع العربي) منذ عام ٢٠١١، وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة، امتحاناً صعباً لتركيا<sup>(٥)</sup>. فعلى

(١) موبيل ميراك-فايسياخ وجمال واكيم، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، ط ١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل، بيروت، ٢٠١٤م، ص ٨٨.

(٢) İBRAHİM KALIN, Op. Cit, P.88.

(٣) جلال ورغي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٤) رائد مصباح ابوداير، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦.

(٥) Sertif DEMİR and Carmen RIJNOVEANU, "The impact of The Syria crisis on the global and regional political dynamic", Türk Dünyası İncelemeleri Dergisi / Journal of Turkish World Studies, Volume.XIII, Issue.1, Ege Üniversitesi Basımevi, İZMİR, Yaz 2013, P.56.

العكس من دول أخرى في المنطقة، كأيران، برز امام تركيا تحديان رئيسيان، الأول، ويمكن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع أنظمة الحكم في المنطقة وبين واجب دعم (الربيع العربي) ولا سيما أن تركيا تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة وكأنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية<sup>(١)</sup>. اما التحدي الثاني، فيتعلق بموازين القوى الإقليمية، حيث يمكن ( للربيع العربي) ان يفرز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد أكبر دولة عربية، كما ولها من المقومات ما يخولها ذلك. امام كل هذه التحديات والامكانيات التي رافقت (الربيع العربي) فان السلوك السياسي التركي بدأ في التحول من طبيعته التعاونية والسلمية، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول<sup>(٢)</sup>، الامر الذي شكل تحدياً حقيقياً لمجمل علاقات تركيا بالدول العربية، وعلى ريادةها الإقليمية في المنطقة. هذا التهديد الذي فرضه (الربيع العربي) على الاستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديداً مفتوحاً لهدف تركيا المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط<sup>(٣)</sup>.

مثل (الربيع العربي) فرصة وعقبة لتركيا في الوقت نفسه، فبينما كانت تركيا تدعو إلى تعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية لـ (الربيع العربي)، كانت تهدف كذلك إلى قيادة هذا التحول من اجل تحقيق هذه العملية دون تدمير الاستقرار الإقليمي<sup>(٤)</sup>، لذا فقد انتقلت تركيا تدريجياً من موقع الحذر والمتردد إلى موقع الطامح والمتحضر، وهو ما برز في تصريح رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) الذي قال فيه: "إنَّ شرقاً أوسطاً جديداً على وشك الولادة، وتركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق

(١) Hüseyin Bağcı and Suay Nilhan Açıklan, Op. Cit, P.18.

(٢) إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ص ١٩٠.

(٣) Günter Seufert, "Ever Further from the West: Why Ankara Looks to Moscow", Translation: Tom Genrich, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Comments.2, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, February 2017, P.2.

(٤) Hüseyin Bağcı and Suay Nilhan Açıklan, Op. Cit, P.23.



الأوسط"<sup>(١)</sup>، حيث ساندت تركيا في البداية المطالب الديمقراطي في معظم دول (الربيع العربي)، وشاركت بنشاط، ولا سيما في العمل الدبلوماسي والاصلاحي في سوريا، لكن استراتيجيات مختلف القوى الإقليمية والدولية وبعض السياسات التركية تسببت بعدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفاعلية في تحولات (الربيع العربي) وما بعده<sup>(٢)</sup>. وبذلك شهد الدور الإقليمي التركي صعوداً مرحلياً بعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واندلاعها في سوريا، وتبدت لديها امكانات وتطلعات لتعميم نموذج حزب (العدالة والتنمية) في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي، ولا سيما مع وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في أكثر من بلد عربي. لكن عوامل عدة، منها التدخلات الإقليمية والدولية، ولا سيما في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتعثّر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع اواسط عام ٢٠١٣، قد غيرت المشهد السياسي العربي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية إلى التنازع والحروب الاهلية والتدمير الذاتي<sup>(٣)</sup>. وهو ما أثر بشكل كبير على الاستراتيجية التركية وسياستها الخارجية وطموحاتها، واولوياتها<sup>(٤)</sup>. فقد تميزت هذه المرحلة من السياسة الخارجية التركية منذ العام ٢٠١١ بجملة ميزات طارئة منها ( الانزلاق من الوساطة إلى التورط بعمق في صراعات إقليمية حادة، الحديث التركي عن التحالف مع شعوب المنطقة وليس حكوماتها، التوازن الحذر بين التشديد الرمزي تجاه "اسرائيل" والتأكيد على التزام تركيا بالغرب وحلف شمال الاطلسي (NATO) ومصالحه، كما ظهر في قضية الدرع الصاروخية، وهو ما اكده الرئيس التركي الاسبق (عبدالله غول) بشكل واضح قائلاً: "أن من الخطأ الشديد تفسير مصالح تركيا مع المناطق الاخرى على انها تنفصل عن الغرب.. او تولي ظهرها للغرب

(١) حسام مطر، "تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٤٤)، بيروت، شتاء ٢٠١٣م، ص ١٦٤.

(٢) Steven A. Cook and Hussein Ibish, Op. Cit, P.4-5.

(٣) أحمد سعيد نوفل وآخرون، "ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي"، مجلة فريق الازمات العربي، العدد (١٢)، مركز دراسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني ٢٠١٦م، ص ٦-٧.

(٤) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva, Op. Cit, P.172.

او تبحث عن بدائل للغرب، تركيا جزء من أوروبا"<sup>(١)</sup>، ومن ثم فان المصالح التركية المتغيرة قد افضت إلى مواقف متباينة لكنها قامت على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين مع بعض، أولها: ان تطورات الشرق الأوسط تشير إلى انه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما: ان التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه ان يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والامني<sup>(٢)</sup>.

وفي واقع الامر، ثمة أسباب عديدة قد أدت إلى تراجع دور تركيا في الشرق الأوسط وإلى تدهور علاقاتها مع أكثر من طرف إقليمي فيها، منها مايلي<sup>(٣)</sup>:

١. تبني تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين ازاء العديد من الملفات الإقليمية الساخنة، الامر الذي تسبب بفجوة في المواقف معهم.

٢. دعم تركيا للثورات الشعبية في هذه المرحلة وتعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي الذي تقدم بعد الثورات، الامر الذي شكل عامل استفزاز للأطراف الرسمية المتضررة من تلك الثورات، والتي رأت في موقف تركيا اضراً بأوضاعها ومصالحها، ما دفع لتبني مواقف سلبية تجاه تركيا، كالحال مع الموقف التركي المعارض للانقلاب في مصر وتداعياته السلبية عليها، وعلى علاقاتها مع عدد من الدول الخليجية التي عارضت تولي الرئيس المصري الاسبق(محمد مرسي) للحكم.

٣. تعارض السياسات التركية تجاه الازمات في سوريا والعراق مع توجهات النظامين السوري والعراقي وحلفائهما الإيرانيين والروس.

(١) حسام مطر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) اياد عبدالكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.

(٣) أحمد سعيد نوفل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١١.

٤. انشغال تركيا بمواجهة العديد من التحديات الامنية الداخلية، ولا سيما بعد توقف مسيرة (السلام الداخلي) واستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي (حزب العمال الكردستاني PKK)، الذي صعد من عملياته داخل تركيا، فضلاً عن تنامي خطر "تنظيم الدولة الإسلامية" في المناطق الحدودية، وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في بعض المدن والبلدات التركية.

٥. تنامي قوة "حزب الاتحاد الديمقراطي" الذي تعدّه تركيا الجناح السوري لـ(حزب العمال الكردستاني PKK) وتصنّفه كـ(منظمة ارهابية)، واعلانه بصورة صريحة عن سعيه لإقامة "فدرالية" من جانب واحد شمال سوريا، الامر الذي رأت فيه الحكومة التركية انه قد يشجع على التفكير بإقامة كيان كردي مماثل في شرق تركيا، وهو ما دفعها لاتخاذ موقف متشدد ازاء تلك السياسات ولأن تقوم في وقت لاحق بالتدخل عسكرياً في دعم المعارضة السورية للسيطرة على المناطق المحاذية للحدود التركية، وهو الامر الذي أدى بالتالي إلى زيادة التوتر بين تركيا ونظام الحكم في سوريا.

٦. تنامي النفوذ الروسي في محيط تركيا، ولا سيما بعد استحواذ روسيا على شبه جزيرة القرم، وتدخلها الواضح في شرق اوكرانيا شمالاً، وعبر الضربات الجوية الروسية المساندة للنظام السوري والتي تطورت فيما بعد إلى دعم سياسي لـ(حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني) جنوباً فضلاً عن قرار روسيا الاتحادية بتوحيد نظامي الدفاع الجوي الروسي والارميني في قلب العمق الاستراتيجي التركي، حيث تُعد ارمينيا حليف روسيا الاتحادية التقليدي في القوقاز مقابل جورجيا واذربيجان اللتين تصنّفان

ضمن المعسكر التركي الغربي، فضلاً عن الدور الروسي المعتاد في آسيا الوسطى والمتعارض مع رغبة تركيا بالقيام بدور فيه<sup>(١)</sup>.

٧. تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عسكرياً وسياسياً، وهو نفوذ يتبدى في علاقة إيران مع كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن.

٨. الخطاب السياسي التركي غلبت عليه سياسة ردود الأفعال ازاء بعض القضايا عوضاً عن الحسابات السياسية الدقيقة والتعاطي والخطاب الهادئ.

٩. شكلت حالة الفوضى في المنطقة وغياب الاستقرار فيها وسياسة المحاور الإقليمية والدولية تحدياً مهماً للاستراتيجية التركية وسياساتها الخارجية ووضعتها امام خيارات صعبة في تحديد توجهاتها ازاء العديد من القضايا.

ان طبيعة الدور التركي، كأى قوة إقليمية اخرى، محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية، على ان حدة هذا التنافس محكومة بحجم الطموحات التركية وسرعة ادراكها لحدود قوتها ونفوذها وعمق الانقسام الداخلي فيها حول السياسة الخارجية، وهو ما يعكس حالة "النضج" التي تمر بها السياسة الخارجية التركية وذلك في اطار اختبار وفهم حدود نفوذها، الامر الذي سيؤدي إلى توازن جديد يعكس طبيعة وأوضاع توازن القوى المتقلب في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

أن تركيا التي تضرر دورها كثيراً في الشرق الأوسط لصالح قوى إقليمية ودولية بعد الربيع العربي، قد بدأت في المقابل بالبحث عن بدائل تمكنها من تصحيح ميزان القوى ومواجهة ما يرافق هذه العملية من أختلالات . ولذلك فقد أخذت بعض المؤسسات التركية على عاتقها مسؤولية إعادة بلورة نهج جديد يعكس مايجب أن

(١) Toni Alaranta, "TURKEY'S NEW RUSSIAN POLICY: TOWARDS A STRATEGIC ALLIANCE", FIIA Briefing, Paper.175, The European Union research programme, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki, March 2015, P.6.

(٢) حسام مطر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

تكون عليه استراتيجية السياسة الخارجية التركية من خلال مراجعات أكاديمية وسياسية متتالية، تلك المراجعات التي تطورت فيما بعد بحسب الظروف الإقليمية والتحديات المتصاعدة منذ بداية الربيع العربي وحتى الآن .

وهنا يمكن مناقشة عملية التغيير الجارية في هذا النهج بناءً على تلك المراجعات، وفي السياقين الزمني والحدثي، من خلال المحاور الأربعة الآتية<sup>(١)</sup>:

١. الدور الإقليمي "مع الحلفاء": ظهرت أولى المراجعات الأكاديمية السياسية في ربيع العام ٢٠١٢، لمنظر السياسة الخارجية التركية الحديثة الابرز (أحمد داود أوغلو)، الذي أدرك حجم الصعوبات التي تعترض حسم الأحداث الجارية في سوريا منذ آذار ٢٠١١، وحجم الدعم الدولي والإقليمي الذي حظي به النظام السوري، وهو ما يُعدّ تهديداً لدور تركيا واحتمال لهيمنة قوى أخرى منافسة على المنطقة<sup>(٢)</sup>، لذلك أدركت تركيا في تلك الفترة ووفقاً لظروفها آنذاك أمرين: الأول، الحاجة إلى حسم الازمة السورية بسرعة كي تتفادى انعكاساتها السلبية عليها ومن أجل تأمين استقرار الانظمة الجديدة في المنطقة، والثاني، صعوبة تغيير الأوضاع بجهد أو بتدخل تركي منفرد، والحاجة بدلاً من ذلك إلى الاعتماد على التنسيق مع حلفائها من أجل تصحيح ميزان القوى المعرض للاختلال، وإن الخيار الذي يمكن توظيفه في هذه المرحلة هو حلف شمال الأطلسي (NATO) لتجربته التاريخية الناجحة في قيادة التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وعضوية تركيا فيه ما يعني دفاعه عنها إذا ما تعرضت للتهديد، فضلاً عن دور الحلف في ليبيا.

٢. المدخل الانساني التركي في العلاقات الدولية: جاءت المراجعة الأكاديمية السياسية الثانية التي أوضحها رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) عام ٢٠١٣، بالاعتماد على (الدبلوماسية الانسانية)، المتميزة عن السياسة الخارجية السائدة التي تعطي اولوية للانخراط في الجوار ومعالجة مشاكل المنطقة ومشاكل تركيا مع دولها،

(١) عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"، تحليل سياسيات، المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٢-١٠.

(٢) Sertif DEMİR and Carmen RIJNOVEANU, Op. Cit, P.62-63.

والتي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة تعطي الأولوية الأولى للبعد المحلي من اجل حل مشاكل المواطنين الأتراك وتسهيل سبل عيشهم عبر ايجاد الفرص لهم في الداخل والخارج. ويركز البعد الثاني على العمل الاغاثي بسبب الازمات الناشئة عن اضطرابات العراق وسوريا وتدفق اللاجئين على تركيا، فضلاً عن ايلاء اهمية للمساعدات الانسانية لأفريقيا وآسيا الوسطى والبلقان كجزء من سياسة تركيا الناعمة تجاه هذه المناطق التي تشكل نطاقاً اوسع لمصالحها وتأثيرها. اما البعد الثالث فهو العمل النشط مع الامم المتحدة، والعمل على اصلاح هيكليتها وتمثيلها العادل لدول العالم كافة، والتفاعل مع المنظمات الدولية الاخرى والتأثير في قراراتها وحشد التأييد للقضايا التي ترى تركيا عدالتها، فضلاً عن سعيها للوساطة الدولية وتسوية النزاعات.

٣. استعادة تركيا اولوية الديمقراطية والاقتصاد والدور الدولي: جاءت المقاربة الثالثة في صيف ٢٠١٤ تحت عنوان "استعادة تركيا"، بمعنى احياء دورها ومكانتها. والتي تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية: الأول، تعزيز الديمقراطية في الداخل لأنها تعد القيمة الأكثر اهمية في العصر الحديث في تركيا، ويجب حمايتها، والثاني، الاقتصاد الديناميكي، اذ ان تعزيز الديمقراطية لن يكون ممكناً اذا لم تنعكس التنمية الاقتصادية على المجتمع من خلال العدالة في توزيع الدخل، والثالث، الدبلوماسية النشطة، التي تعد دبلوماسية مرموقة تنطوي على الهيبة والاحترام، فحين يأفل النشاط سوف تضع هذه الهيبة، فالدول التي تتبنى موقفاً وتوجهاً ساكناً في ظل الظروف الدينامية النشطة سوف تصبح ضحايا، وبالمقابل فان المجتمعات ذات التجديد والاحياء تظهر قدرة على ادارة هذه العمليات وتقدم عالماً افضل لبلدانها وللأجيال القادمة، وتعد تركيا بجغرافيتها وخلفيتها التاريخية والعامل الانساني الديناميكي الذي يميز سياساتها من هذه الدول التي لديها القدرة على تأدية دور رئيس في جميع هذه العمليات، واذا فشلت تركيا في الاحتفاظ بنشاطها فسوف تخاطر بالخروج من التاريخ وتكون ضحية له.

٤. "السياسات التوافقية" واستعادة المبادرة: انتهت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في تشرين الثاني ٢٠١٥، مدة طويلة من الترقب والغموض التي سادت منذ بداية "الربيع العربي"، وساهمت المشاكل التي واجهتها السياسة التركية، والاستقطاب الحاد في البلاد، واتجاه الاقتصاد نحو الركود، ونتائج انتخابات حزيران ٢٠١٥، في مراجعة الخطاب السياسي وترتيب الأولويات، اذ ان استعادة المبادرة عبر استمرار حزب (العدالة والتنمية) في مركز السياسة التركية لسنوات قادمة وتأييد شعبي كبير يحتاج اليه بشدة، جعل السياسات التصالحية والنزوع نحو التهدئة ابرز سمات المرحلة القادمة داخلياً، وذلك لتمكين الحزب من اداء دور إقليمي يخدم مصالح تركيا وشركائها، والتركيز على توافق حلفاء تركيا على أهداف مشتركة وقيادة عمل جماعي دولي تجاه التحديات والتهديدات الإقليمية.

ثالثاً- متغير ما بعد الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦ :

ينظر الاترك والعالم إلى ليلة الخامس عشر من تموز ٢٠١٦، على انها علامة فارقة ونقطة تحول كبيرة في تاريخ تركيا المعاصر، تلك الليلة التي كانت شاهدة على فشل محاولة انقلابية في ظل حكم حزب (العدالة والتنمية) لتركيا المستمر منذ عام ٢٠٠٢. فرغم الخلافات الكثيرة التي اثارها الانقلاب في الاوساط الدولية وبين رجال السياسة سواء المريد منهم او المعارض، المصدق او المشكك بالانقلاب، الا انهم اجمعوا على شيء واحد وهو ان تركيا بعد هذا الانقلاب الفاشل لن تكون كما قبله وأن تأثيره سينعكس على جميع المجالات والصعد، الداخلية منها والخارجية<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الشأن، فقد مثلت المواقف الدولية، ولا سيما الموقف الأمريكي، صدمة بالنسبة للحكومة التركية، اذ كان متوقعاً ان يصدر عن الادارة الأمريكية موقف فوري يندد بالانقلاب ويدعم الحكومة الشرعية المنتخبة، لكن وزير الخارجية الأمريكي السابق (جون كيري) الذي سُئل عن موقف بلاده من المحاولة الانقلابية التي كانت

(١) رشيد حوراني، "المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا"، المؤسسة السورية للدراسات وابحات الرأي العام، دمشق، ٢٠١٦م، ص ١.

جارية في تركيا وقتئذ، اكتفى بالتعبير عن أمله "بان يكون هناك استقرار وسلام في تركيا"، وما زاد الأمر سوءاً أن السفارة الأمريكية في تركيا أصدرت بياناً ليلة الانقلاب رأت فيه أن ما يجري في تركيا هو "انتفاضة"، وفي اليوم التالي أصدر البيت الأبيض بياناً استنكر فيه المحاولة الانقلابية التي اتضح فشلها وعرض فيه الدعم للحكومة التركية "المدنية والمنتخبة ديمقراطياً"<sup>(١)</sup>.

أما الموقف الروسي من المحاولة الانقلابية، فعلى الرغم من سلبيته ابتداءً، وذلك عندما عبر وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) عن عدم إمكانية تحديد موقف، بقوله: "من الصعب تحديد مواقف رسمية، علينا التريث قبل إصدار مواقف"، فإن السياسة الروسية اتسمت بالديناميكية واستطاعت التكيف مع فشل تلك المحاولة بسرعة، فقد اتخذت في اليوم نفسه الذي فشل فيه الانقلاب (١٦ تموز ٢٠١٦) خطوة مبادرةً وجريئة ليس في ادانة الانقلاب فحسب، وإنما في إعادة العلاقات الاستراتيجية مع تركيا، بعد ازمة اسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فقد قدم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) تعازيه للرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) على ضحايا الانقلاب، وأكد أن نهج روسيا الاتحادية يرفض الإجراءات غير الدستورية<sup>(٢)</sup>، وهو ما دفع تركيا لأحداث استدارة استراتيجية كاملة نحو روسيا الاتحادية فيما بعد مقابل الفتور الذي أصاب علاقاتها التقليدية مع حلفائها الغربيين<sup>(٣)</sup>.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد بدت علاقاته مع تركيا متوترة منذ البداية، ولاسيما بعد القبض على الآلاف من المتورطين في الانقلاب، مما دفع بالرئيس الفرنسي السابق للقول بأن "الانقلاب العسكري في تركيا لا يعطي أردوغان شيئاً على بياض"، مما يعني أن فرنسا ممتعضة مما تقوم به تركيا حيال الانقلابيين، كذلك التصريحات الألمانية حول

(١) وحدة تحليل السياسات، "لماذا كان إنقلاب تركيا الأشد دموية أكثر الإنقلابات فشلاً"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠١٦م، ص ٤-٥.

(٢) عماد يوسف قدورة، "الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠١٦م، ص ١٣.

(٣) Günter Seufert, Op. Cit, P.8.



وقف محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا ما قامت بتنفيذ احكام الاعدام حيال المتورطين في الانقلاب، وهو الامر الذي ترفضه تركيا وتعدده تدخلاً في شؤونها الداخلي، ومن ثم فإن حالة التوتر قد تشهد استمراراً، وقد تقود إلى وقف المفاوضات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى أجل مفتوح<sup>(١)</sup>.

أثر تصاعد التوتر بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، المحاولة الانقلابية الفاشلة، يؤثر في جهد محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، كما انه قد يعقّد جهد الولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق مع روسيا الاتحادية في سوريا فيما يخص التنسيق الأمني بينهما، فضلاً عن ايجاد حل للصراع هناك، وأن تركيا المتشككة في نوايا الولايات المتحدة تجاهها قد تندفع نحو علاقات أكثر قوة في روسيا الاتحادية، ولا سيما بعد ان تجاوز الطرفان مسألة اسقاط الطائرة الحربية الروسية عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل ضربة قويةً لجهد الادارة الأمريكية التي بدأت تخسر المزيد من الحلفاء في الشرق الأوسط. ورغم أن ذلك لا يعني نهاية العلاقة التحالفية بين الطرفين، لكن هذه العلاقة قد تضررت بشكل كبير، وتحتاج إلى الكثير للعودة إلى سابق عهدها<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تناول تأثير الانقلاب الفاشل على استراتيجية السياسة الخارجية التركية في ثلاث مستويات زمنية<sup>(٣)</sup>:

١. المدى القريب: سمته الرئيسة انكفاء السياسة الخارجية التركية على مدى اسابيع تحت ضغط الملفات الداخلية، وفي مقدمتها: ضبط الامن، وتسريع ملف التحقيق في قضية الانقلاب، وتصفية انصار "تنظيم غولن" من مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والامنية.

(١) غاندي عنتر، "تداعيات انقلاب تركيا: قراءة أولية"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، ٢٣ تموز ٢٠١٦م، ص ٧.

(٢) وحدة تحليل السياسات، "مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز ٢٠١٦م، ص ٥-٦.

(٣) سعيد الحاج، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ١٥ تموز"، تقارير، مركز الجيرة للدراسات، الدوحة، ٣١ آب ٢٠١٦م، ص ٣.

٢. المدى المتوسط: استئناف تركيا لنشاط سياستها الخارجية في سياق التهدئة وتخفيف حدة الاحتقان مع مختلف الاطراف ولا سيما دول الجوار بحيث تتجنب مزيداً من الضغوط في المدة الانتقالية، مع توتر متوقع بدرجة ما في العلاقات مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٣. المدى البعيد: إثر المواقف التي عدتها تركيا مخيبة للآمال من حلفائها الغربيين، يمكن توقع سعيها للعودة إلى السياسة الخارجية متعددة المحاور التي انتهجتها لسنوات طويلة، بتطوير العلاقات مع كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية وايران، وهي السياسة التي تعرضت لانتكاسة بعد القطيعة مع روسيا الاتحادية اثر اسقاطها لمقاتلتها في تشرين الثاني ٢٠١٥.

#### الخاتمة و الاستنتاجات :

نختتم هذه الدراسة بالوصول الى الاستنتاجات التالية :

١. عند قيام دولة ما ، بوصفها فاعلا اقليميا ، برسم استراتيجية معينة ، سواء كان ذلك موجها نحو اقليمها الجغرافي الذي يمثل منطقة نفوذها المباشر ، او كان موجها نحو النظام الدولي ككل، فان ذلك يكون خاضعا لعدد من الاعتبارات منها ، ثوابت النسق العقيدي أو الفلسفة السياسية للدولة ، فضلا عن ثوابت المصالح وبضمنها مقتضيات الامن القومي ومسائل الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومنها متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي ، بكل ما تحمله من فرص وقيود وما تقتضيه من تكيف وتوظيف على صعيد السياسات والادوات.

٢. كانت الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط ، بين عامي ١٩١٨ - ١٩٢٣ ، خاضعة لمتغيرات البيئة الداخلية ولاسيما متغير حرب الاستقلال ،

فضلاً عن متغيرات البيئة الخارجية ولا سيما متغير الحرب العالمية الاولى وما أعقبها من تحولات على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٣. أدى انهيار وتفكك الدولة العثمانية ومن ثم قيام الجمهورية في دولة تركيا الحديثة بعد عام ١٩٢٣ ، أدى ذلك الى اعادة رسم وتوجيه استراتيجية السياسة الخارجية التركية وفق منظور التوجه نحو الغرب مع ما يفرضه ذلك من اعادة هيكلة شاملة على صعيد المنهاج والتوظيف والتطبيق .

٤. كانت لنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وما آلت اليه من تداعيات على الصعيد الدولي بانقسام العالم الى معسكرين رئيسيين رأسمالي واشتراكي ، انعكاسات هامة على استراتيجية السياسة الخارجية التركية ، بانضمام تركيا كعضو اصيل ومؤسس في عدد من اهم احلاف ومعاهدات الحلف الغربي .

٥. كانت لنهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ، وما تمخضت عنه من تحولات شاملة على صعيد الهيكل الدولي بقيام نظام دولي احادي القطبية ، آثارها المباشرة على استراتيجية السياسة الخارجية التركية . فقد استطاعت تركيا توظيف استمرار حاجة الغرب للتحالف معها في مواجهة نمط جديد من الاخطار والحروب في عصر الارهاب المعولم، وهو ما أدى بالتالي الى تعظيم دورها في مناطق الشرق الاوسط واسيا الوسطى والقوقاز .

٦. كان لمجيء حزب (العدالة والتنمية) الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ ، ومواجهة تركيا متغيرا اقليميا استثنائيا تمثل في الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، تأثير كبير في تغيير النهج التقليدي في استراتيجية السياسة الخارجية التركية من خلال اتباع سياسات اتسمت بقدر واضح من الاستقلالية عن الغرب مع تبني مقاربات ومواقف جديدة مع دول واحزاب وحركات سياسية فاعلة في الشرق الاوسط ومناطق اخرى في العالم.

٧. حققت استراتيجية السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط بعد ٢٠٠٢، الكثير من اهدافها المرسومة خلال السنوات اللاحقة سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي-الثقافي او العسكري-الامني وغيرها.
٨. واجهت استراتيجية السياسة الخارجية التركية تحدياً مفصلياً آخرًا مع حلول العام ٢٠١١ وما تلاه فيما سمي بأحداث "الربيع العربي" وتداعياته الهائلة على جميع ارجاء ودول منطقة الشرق الاوسط. وكان من الطبيعي ان يكون لذلك اثار وانعكاسات على استراتيجية السياسة الخارجية التركية. الامر الذي استدعى ضرورة البدء بنهج استراتيجي مختلف من حيث التكتيك والادوات للتكيف مع ما يستجد ويتطور من احداث متسارعة ، ومن اجل الحفاظ على المكاسب السابقة وعدم خسارة ما تحقق من انجازات. وفي خضم ذلك تمكنت تركيا من اجترح عدد من السياسات التي استهدفت تنويع خياراتها الاستراتيجية وفي المقدمة منها اعادة العلاقات الايجابية مع دول ذات تأثير محوري في قضايا الشرق الاوسط مثل روسيا الاتحادية وايران ولأجل الوصل معها الى تفاهمات جدية لإدارة بعض الملفات الحساسة كالحرب في سوريا والمسالة الكردية وغيرها.
٩. شهدت تركيا في ١٥ تموز من عام ٢٠١٦ متغيرا داخليا كانت له ارتباطات عديدة مع متغيرات اخرى على الصعيدين الاقليمي والدولي . جاء ذلك على اثر محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ، الامر الذي ادى بتركيا الى ان تقوم بإعادة تقويم جدية وشملة فيما يتعلق بالكثير من سياساتها وارتباطاتها الدولية السابقة ، وذلك بالتوجه نحو الدول التي اتخذت مواقف مناصرة من بقاء نظامها السياسي وبالضد من رجال الانقلاب وداعميهم ، كما هو الحال مع روسيا الاتحادية والصين وايران ودولة قطر وغيرها . وفي المقابل كانت لتركيا خياراتها ايضا حيال الدول التي اظهرت مواقف سلبية من الانقلاب وعلى راسها الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا ودول اخرى في اوروبا وفي الشرق الاوسط. وبالطبع فاذا كان لهذا المتغير الداخلي اثر واضح في تغيير الكثير

من اولويات الدولة في تركيا على الصعيد الاستراتيجي ، فان من المبكر الحكم في مدى نجاحها او فشلها في هذا الشأن.

١٠. على الرغم من التحديات السابقة وغيرها ، فقد تمكنت تركيا من الحفاظ على دورها الاقليمي المعهود في الشرق الاوسط من خلال تطوير رؤية استراتيجية تتلاءم مع امكانياتها وقدراتها . رؤية استراتيجية قادرة على تكييف استجابات وطرح مقاربات تأخذ بنظر الاعتبار واقع التغيير في هذه المنطقة الاكثر حيوية في العالم.

#### Abstract :

The Middle East has been, and continues to be, the most influential environment for Turkey in shaping its foreign policy strategy. That Turkey's ability to maintain the elements of regional power must be achieved by building a comprehensive strategic perspective capable of expressing its interests and security. That perspective, and that some adjustments have been made to it by virtue of the changes that are occurring, but it remains the basic principle of the entire movement in the Middle East for the coming years. The ability of the state as a regional actor within an area of influence still subject to comprehensive factors of change, such as the Middle East, requires a lot of preparedness and adaptation to achieve its strategic vision that reflects its security and interests. In fact, Turkey has been able to maintain its regional role in the Middle East by developing a strategic vision that matches its capabilities..

